

المبحث الأول

الظروف الدولية والإقليمية الدافعة لإجراء الانتخابات

د. عماد جاد*

من المؤكد أن أي انتخابات في أي دولة في العالم وبصرف النظر عن موقعها في مقياس هيكل القوة في النظام الدولي، عادة ما تشهد عملية تأثر وتأثير في علاقتها بالمحيطين الإقليمي والدولي، فهناك مؤثرات قادمة من البيئتين الإقليمية والدولية. وإن نتائج الانتخابات عادة ما تكون لها تأثيرات في المحيط الأقليمي - في حال الدول الصغيرة والمتوسطة، والدولي - في حال الدول الكبيرة - أو الدول التي تحتل مكانة إقليمية مهمة، أو التي تؤدي دوراً مؤثراً في مناطق وأقاليم مضطربة.

وبطبيعة الحال يختلف تناول هذه الأبعاد حسب وزن الدولة وثقلها ومجال تأثيرها وامتداد سياستها الخارجية، وعندما نتناول بالدراسة الانتخابات الأمريكية، فالحديث هنا عن القوة العظمى الأولى - وربما

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية في مؤسسة الأهرام

الوحيدة الآن- يختلف تماما عندما يجري الحديث عن الانتخابات في دولة صغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء، أو متوسطة في آسيا مثل أندونيسيا.

وفي جميع الأحوال هناك عملية تأثير وتأثر، ومهما صغر حجم الدولة أو خف وزنها على مقياس هيكل توزيع القوة في النظام الدولي، يظل هناك مجال لدراسة التأثير والتأثر، والاختلاف يكون في الحجم والمدى.

هذا بصفة عامة في حال الدول الطبيعية، أي الدول المستقلة ذات السيادة التي تتمتع بعضوية المنظمات الدولية وتمتلك شبكة من العلاقات بصرف النظر عن مداها، وهو أمر مختلف جذريا عندما نتحدث عن انتخابات لهياكل ومؤسسات في كيان له سمات خاصة ينفرد بها دون غيره من كيانات العالم المختلفة، أي الكيان الفلسطيني، فالحالة الفلسطينية تتسم بسمات خاصة تتمثل في :

١. أن الهياكل القائمة لم تمتلك دولة مستقلة حتى الآن، فهي هياكل نجمت عن تحول "منظمات ثورية" إلى "سلطة" دون امتلاك أي من سمات الدولة وتحديد الأرض والسيادة، إضافة إلى ما يحيط بالمكون الثالث للدولة وهو "السكان أو الشعب" من قيود تشتته في مختلف أنحاء العالم.

الأوضاع الدولية والإقليمية وأثرها في الانتخابات

٢. أن هذه الهياكل قد برزت في منتصف الطريق ما بين التفاوض وامتلاك الدولة المستقلة، فهذه الهياكل التي تشكلت بالانتخاب عام ١٩٩٦، كان أمامها طريق طويل من المفاوضات للوصول إلى هدف تحرير الأرض عبر التفاوض وإعلان الدولة المستقلة.
٣. أن هذه الهياكل لا تمتلك القدرة على إجراء انتخابات على النحو الذي يتوافق والرؤية الذاتية سواء لها أو للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، فقوات الاحتلال تسيطر على غالبية الأرض، وتواصل عمليات الاجتياح والقتل والتدمير، وبإمكانها إعاقة الانتخابات ومنعها والتأثير أيضا في نتائجها.
٤. أن الانتخابات التي يجري الحديث عنها من محلية وتشريعية ورئاسية جرى فرضها من قبل أطراف خارجية، فقد وردت ضمن المرحلة الثانية من خطة التسوية السياسية المعروفة بـ "خريطة الطريق"، ومن ثم فإجراء الانتخابات بات يمثل خطوة لازمة- أو مفروضة من الخارج- للانتقال من مرحلة إلى أخرى ضمن مراحل خطة التسوية السياسية.
٥. أن لهذه الانتخابات شروطاً مسبقة تقع على عاتق الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وإذا كان الجانب الفلسطيني مطالباً بالوفاء بهذا الالتزام، ففي المقابل لم تقدم إسرائيل على تنفيذ الالتزامات

الواقعة عليها في الخطة التي تمثل بحسب خطة خريطة الطريق شرطا مسبقا ولازما لإجراء الانتخابات. فالجانب الفلسطيني مطالب في المرحلة الأولى من الخطة بأن يعين لجنة لصياغة الدستور، وأن يقوم بتعيين لجنة انتخابات مستقلة، وأن يعد المجلس التشريعي قانونا للانتخابات، وهي مطالب تم الوفاء بها. في المقابل تشترط الخطة على إسرائيل أن تسحب قواتها من الواقع التي احتلتها بعد ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وأن تكمل عملية الانسحاب قبل إجراء الانتخابات. وأيضا أن تسمح إسرائيل لبعثة المهمات الدولية بالمساعدة على التحضير للانتخابات ، وتسجيل الناهجين، وحركة المرشحين وموظفي الانتخابات. وأن تعيد فتح مكتب التجارة الفلسطيني في القدس الشرقية، وكذلك مؤسسات اقتصادية فلسطينية. ومن بين المطالب أيضا أن تجمد الحكومة الإسرائيلية كل الأعمال الاستيطانية وفقا لتقرير ميتشيل بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات.

٦. في الوقت الذي بدأ فيه الجانب الفلسطيني تنفيذ ما عليه من التزامات، لم تنفذ الحكومة الإسرائيلية ما يخصها من التزامات، بل إنها سارت في تنفيذ رؤيتها الخاصة المضادة لما ورد في خطة خريطة الطريق.

٧. من هنا يبدو واضحاً في الحالة الفلسطينية أن العامل الإقليمي، ممثلاً - أساساً - بإسرائيل، يمتلك تأثيراً جوهرياً في الانتخابات، فهو الطرف الذي بإمكانه السماح بإجراء الانتخابات أو منعها.
٨. في المقابل فإن الأطراف الإقليمية الأخرى، وإن كان لها تأثير واضح على العملية الانتخابية، إلا أن تأثيرها يأتي في مرتبة تالية وينحصر في القدرة على التأثير - المحدود - على مخرجات العملية الانتخابية. هذا مع ملاحظة عدم قدرتها على أداء أي دور فاعل في إجراء أو منع العملية الانتخابية كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل.
٩. أما العامل الدولي ممثلاً في اللجنة الرباعية، فتتسم مواقفه بالاختلاف الشديد، فرغم أن الانتخابات تجري ضمن مكونات خطة صادرة عن اللجنة المكونة من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة، إلا أن مواقف هذه الأطراف تتسم بالاختلاف تجاه العملية الانتخابية. فمن بين هذه الأطراف تنفرد الولايات المتحدة بموقف من الانتخابات يتدخل في مسار العملية وطبيعة المرشحين، ويحدد موقفه مسبقاً من نتائج هذه العملية. فالولايات المتحدة تشترط تغيير القيادة الفلسطينية ممثلة بشخص الرئيس عرفات وتياره الرئيسي، سواء بعدم ترشيح

عرفات لنفسه، أو بدعوة الشعب الفلسطيني إلى عدم إعادة انتخاب عرفات في حال ترشحه لمنصب رئيس السلطة مجدداً. وتلوح على نحو حاسم بأنه في حال إعادة انتخاب عرفات، فلن يحدث تقدم بشأن علمية التسوية السياسية، وستكون الدولة الفلسطينية المستقلة بعيدة المنال.

١٠. أما الأطراف الدولية الأخرى فتعبر عن تأييدها لإجراء الانتخابات وتبدي الاستعداد للمشاركة تسهيل إتمامها والمساهمة في تمويل السلطة - تحديد الاتحاد الأوروبي - دون شروط مسبقة، فهي تتعامل معالرئيس عرفات(*) باعتباره الرئيس الشرعي المنتخب في انتخابات حرة تحت إشراف دولي، وإذا ما أعيد انتخابه فسوف تتعامل معه.

١١. تبرز المشكلة الكبرى في أن الولايات المتحدة تمسك بالفعل بكل خيوط اللعبة، فهي الطرف الوحيد القادر على ممارسة الضغوط على إسرائيل، والقادر على تهيئة الأجواء أمام الانتخابات، فهي المعد الحقيقي لخطة خريطة الطريق، وهي الطرف الوحيد القادر على تنفيذها أو أي من مكوناتها.

(*) أعدت هذه الورقة قبل وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

١٢. للولايات المتحدة شروط ومواصفات للعملية الانتخابية ونتائجها، فهي ترغب في عدم مشاركة الفصائل الفلسطينية المقاومة في العملية حتى لا تفوز بحصة من مقاعد المجلس التشريعي، ولا ترغب في أن يرشح الرئيس عرفات نفسه مجددا. ولأن الفصائل الفلسطينية بما فيها حماس قررت المشاركة في الانتخابات، ولأن الرئيس عرفات أصر على ترشيح نفسه، فإن الولايات المتحدة تفضل أن تأتي النتائج بمجلس تشريعي لا يعطي ثقلا للفصائل الفلسطينية، وأن يأتي رئيس جديد للسلطة.

١٣. في ضوء ما تكشف عنه استطلاعات الرأي العام في صفوف الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، فإن الفصائل الفلسطينية المختلفة ستحصل على حصص ليست هامشية في المجلس التشريعي الجديد، كما أن الرئيس عرفات سيفوز على الأرجح في حال إجراء هذه الانتخابات في الموعد الذي جرى تحديده. ولأن هذه النتائج تتصادم مع ما تريده إسرائيل والولايات المتحدة، فإن الاحتمال المرجح هنا أن تعتمد تل أبيب وواشنطن إعاقه الانتخابات الفلسطينية، وأن هذا الموقف لن يتغير إلا في حال حدوث تغيرات جوهرية في مواقف أطراف فلسطينية رئيسية، أو تغير في موازين القوة داخل هذه الهياكل وهو أمر يصعب تصوره

في الفترة المتبقية على الانتخابات، وألا تصل هذه الصعوبة إلى درجة الاستحالة.

خلاصة القول هنا أن المفتاح الرئيسي للانتخابات الفلسطينية يوجد حالياً بيد قوة إقليمية - قوة الاحتلال - إسرائيل - والقوة الدولية التي تمتلك واقعياً معظم أوراق اللعبة، وكلتا هاتين لهما شروط مسبقة للعملية الانتخابية إذا لم تتوافر فسوف يتعمدا عرقلتها، وإذا جرت في ضوء تهدئة ما ، فسوف يتجاهلا نتائجها ما لم تأت على النحو الذي يريدانه.